

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا*

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، رونا سميث، آخر ما استجد من معلومات عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا وتحلل آثار استمرار جائحة مرض كورونا (كوفيد-19) الحالية على حقوق الإنسان. ويشكل الأثر الاجتماعي والاقتصادي مدعاة للقلق الشديد. ولا تزال القيود المتعلقة بالحيز الديمقراطي والمدني والقضايا الرئيسية التي أثّرت في تقارير سابقة من دون حل. وتقدم المقررة الخاصة توصيات لمعالجة عدد من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

* قُدِّمَت هذه الوثيقة في وقت متأخر نظراً لسهو في عملية التقديم.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
3	السياق	- ثانياً
5	حالة حقوق الإنسان في كمبوديا	- ثالثاً
5	ألف - الحيز المدني والحريات الأساسية	
8	باء - حقوق الأرض والسكن	
9	جيم - عدم ترك أحد خلف ركب التنمية	
12	حقوق الإنسان ومواجهة جائحة كوفيد-19	- رابعاً
13	ألف - القيود المفروضة على حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19	
14	باء - الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه	
15	جيم - حقوق المرأة	
15	دال - إقامة العدل	
16	هاء - الحق في العمل ومستوى معيشي مناسب	
19	الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا	- خامساً
20	مشاركة كمبوديا في آليات حقوق الإنسان	- سادساً
22	البلاغات المقدمة إلى الحكومة	- سابعاً
22	الاستنتاجات والتوصيات	- ثامناً

أولاً - مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، آخر ما استجد من معلومات عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وقد واصلت المقررة الخاصة، خلال الفترة قيد الاستعراض (حزيران/يونيه 2019 - حزيران/يونيه 2020)، رصد حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. ولكن حالت جائحة مرض كورونا (كوفيد-19) وأسباب تشغيلية أخرى تتعلق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دون تمكن المقررة الخاصة من تنظيم أية بعثات ميدانية عقب تجديدها في أيلول/سبتمبر 2019. ولم تكن المواعيد المقترحة لتنظيم بعثات في الربع الأخير من عام 2020 تناسب حكومة كمبوديا. ونزولاً عند طلب الحكومة، أُجّلت زيارة كان من المقرر تنظيمها في نيسان/أبريل 2020، بسبب جائحة كوفيد-19. وفي 24 حزيران/يونيه، أشارت الحكومة إلى أن الموعد الذي اقترح من جديد لتنظيم البعثة في تموز/يوليه ليس ملائماً بسبب استمرار الجائحة؛ وتقرر التداول بالفيديو كبديل. وبالإضافة إلى ذلك، منعت جميع البعثات الرسمية في الظروف الراهنة.

2- وجمعت المقررة الخاصة معلومات عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا عن طريق استقائها من المعلومات التي أرسلتها الحكومة والوثائق التي نشرتها؛ والتقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة في كمبوديا؛ والمعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد سعت المقررة الخاصة إلى دمج المعلومات وتثبيتها والتحقق منها، مع الإشارة إلى أن البعثات الميدانية كانت متعذرة في ظل الظروف الاستثنائية. وقدمت حكومة كمبوديا تعليقات مفصلة على هذا التقرير، ومعلومات تقنية، وتحديثات إحصائية.

3- ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالتفاؤل إزاء الاستعداد الذي أبدته الحكومة للرد على البلاغات الرسمية الصادرة عن المقررة الخاصة وعن المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة، وعلى التقارير السنوية، وهي ترحب بهذه الفرص التي تتيح مزيداً من الحوار وتعميق التفاهم.

ثانياً - السياق

4- أثارت دول عديدة، خلال جلسة الحوار التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2019، مسألة الحيز المدني والديمقراطي في البلد. ولذلك، سُنّعالج أولاً هذه المسألة.

5- وقد استمر تقلص الحيز المدني والديمقراطي في كمبوديا، مع عدم حدوث أي تحول بارز يمهّد للمصالحة السياسية واستعادة الحقوق المدنية والسياسية. ولا تزال كمبوديا، في الواقع، تعتبر من دول الحزب الواحد، حيث يسيطر الحزب الحاكم، حزب الشعب الكمبودي، على جميع مقاعد الجمعية الوطنية ويكاد يسيطر على جميع مقاعد مجلس الشيوخ. ويسيطر حزب الشعب الكمبودي أيضاً على معظم مناصب المستشارين على المستوى المحلي، على إثر صدور قرار المحكمة العليا في عام 2017، الذي يقضي بحل حزب المعارضة السابق، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. وبعد ذلك، أعادت لجنة الانتخابات الوطنية توزيع المقاعد التي فاز بها حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في الانتخابات البلدية في حزيران/يونيه 2017 وفقاً لقانون اعتمد في الآونة الأخيرة⁽¹⁾.

6- وترحب المقررة الخاصة بخروج الرئيس السابق لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، كيم سوخا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من الإقامة الجبرية التي كان يخضع لها بحكم الواقع. وقد اعتقل واحتجز

(1) انظر A/HRC/39/73/Add.1.

في أيلول/سبتمبر 2017، وظل محتجزاً حتى أيلول/سبتمبر 2018، ثم بات يعيش حالة إقامة جبرية بحكم الواقع، ويخضع لمجموعة من القيود التي فرضتها المحكمة⁽²⁾. وبدأت محاكمته في كانون الثاني/يناير 2020 بتهمتي الخيانة والتآمر مع دول أجنبية، اللتين تستوجبان عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 15 و30 سنة إذا أدانته المحكمة. وفي 17 كانون الثاني/يناير 2020، أعربت المقررة الخاصة، وكذلك فعل مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، عن قلقهم إزاء المحاكمة، وأشاروا إلى أن الإجراءات الجنائية برمتها قد شابها مخالفات⁽³⁾. وقد عُلمت المحاكمة إلى أجل غير مسمى في آذار/مارس بسبب جائحة كوفيد-19.

7- وبعد التقرير الشفوي الذي قدمته المقررة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019، ظلت تتلقى معلومات عن اعتقال أعداد كبيرة من الأشخاص الذين كانوا على صلة سابقاً بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي واحتجازهم ومضايقتهم وترهيبهم والحد من قدرتهم على مزاوله أنشطة مشروعة⁽⁴⁾. وتفاقم الوضع في الفترة التي سبقت يوم الاحتفال باستقلال كمبوديا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عندما أعلن الرئيس السابق لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، سام رينسي، أنه سيعود إلى كمبوديا من منفاه الاختياري.

8- وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت المقررة الخاصة عن قلقها البالغ إزاء احتدام التوتر السياسي في جميع أنحاء البلد، ودعت الحكومة علناً إلى احترام الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع. وفي ضوء منع العديد من أنصار حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق من السفر إلى كمبوديا، وتزايد حدة التحريض في خطابات السيد رينسي ورئيس الوزراء هون سين، دعت المقررة الخاصة الحكومة وجميع الأطراف إلى الحد من تصاعد التوتر والسعي إلى الحوار في بيئة سلمية تسمح بالتعبير عن الآراء السياسية المتباينة، وتجنب فرض المزيد من القيود على الحريات الأساسية الضرورية لتمتع الجميع بحقوق الإنسان⁽⁵⁾. ولم يعد السيد رينسي إلى كمبوديا؛ ولم يُبت حتى الآن، في عدة أحكام بالإدانة صدرت في حقه وتهم منسوبة إليه بارتكاب عدد من الجرائم.

9- وتلقت المقررة الخاصة معلومات موثوقة بشأن تدابير جديدة اتخذت في حق المعارضين السياسيين وأعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وتشمل إلغاء وثائق السفر الممنوحة لهم. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أرسلت وزارة الخارجية والتعاون الدولي إشعاراً إلى جميع البعثات الدبلوماسية لإبلاغها بأن 12 جواز سفر كمبوديا باتت تعتبر لاغية، مما أدى إلى حرمان البعض من وثائق السفر. والأشخاص الـ 12 هم جميعاً من كبار أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم إلغاء جوازات سفر المزيد من الأشخاص الذين لهم صلة بالحزب.

10- وفي الفترة التي سبقت تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُطلق سراح حوالي 70 شخصاً من المنتسبين لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق والأعضاء فيه، الذين كانوا قد اعتقلوا خلال الأشهر السابقة واعتُبروا من مؤيدي السيد رينسي. غير أن المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء ما بلغها بشأن استمرار خضوع 75 شخصاً للإشراف القضائي حتى الآن، أي أنهم ليسوا محتجزين ولا متهمين. وأكدت المقررة الخاصة من جديد أن هذا الإشراف القضائي، الذي يمكن أن يكون غير محدد المدة، وإعادة اتهام الأشخاص بعد مرور سنوات على الاعتقال الأول، لا يتسجمان مع التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان⁽⁶⁾.

(2) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، البلاغ AL KHM 3/2019 المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2019. متاح على الرابط التالي: <http://spcommreports.ohchr.org>.

(3) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25472&LangID=E.

(4) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، البلاغ JAL KHM 1/2019 المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2019، والبلاغ JAL KHM 2/2019 المؤرخ 4 حزيران/يونيه 2019. متاحان على الرابط التالي: <http://spcommreports.ohchr.org>.

(5) <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25260&LangID=E>.

(6) A/HRC/42/60، الفقرة 8.

11- وظلت المقررة الخاصة تتلقى تقارير لاحقة عن اعتقالات ومضايقات وتهديدات استهدفت أعضاء في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق ومناصريه. وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 1 حزيران/يونيه 2020، سجلت المفوضية 156 حالة اعتقال في صفوف الأشخاص المنتسبين للحزب، مع استمرار احتجاز 14 منهم. وبموجب القانون الجنائي، نُسبت إلى هؤلاء الأشخاص الـ 14 تمّ تشمل نشر معلومات كاذبة (المادة 425)، والتحرّض على ارتكاب جنائية (المادة 495)، والتآمر ضد الحكومة (المادة 453).

12- وفي هذا الصدد، تدكّر المقررة الخاصة الحكومة بأنها قبلت التوصية التي قدمتها فنلندا أثناء الاستعراض الدوري الشامل ودعتها فيها إلى وقف جميع أنواع المضايقة التي تمارس ضد المعارضة السياسية ووقف التدخل التعسفي في عملها. وهي تشجع على التعجيل بإحراز تقدم بمهد لبلوغ هذا الهدف⁽⁷⁾. وتشجع المقررة الخاصة السلطات كذلك على الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإفراج عن المحتجزين إذا لم تثبت التهم الموجهة إليهم. وتوصي كذلك بتعديل القانون الجنائي وفقاً لذلك.

13- وتكشف أحداث عام 2019 عن هشاشة الاستقرار الواضحة في البلد. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها مراراً من الخطابات العدوانية التي لا تسمح بتخطي الوضع السياسي الراهن لكي تتسنى إمكانية خلق روح الحوار والمصالحة⁽⁸⁾. وعلى الرغم من المؤشرات الأولية على فتح باب الحوار بين القادة السياسيين، بما في ذلك الاجتماع الذي قيل إنه جمع بين السيد سوخا ورئيس الوزراء هون سين في أيار/مايو 2020، لا تزال العلامات التي تبشر بإحراز تقدم ضئيلة.

14- وفي الديمقراطية الليبرالية التعددية التي تزعم كمبوديا أنها تعتمدها، وفقاً للإطار الدستوري الحالي، تمثل الآراء المعارضة التي تنم عن الاحترام عنصراً لا غنى عنه في تعميق فهم الحقوق والحريات في البلد. ومن اللازم تشجيع الحوار السياسي المفتوح في كمبوديا بأسلوب توفيقى وبناء، حتى تتمكن الحكومة من أن تعالج على نحو أفضل الشواغل التي تعبر عنها هيئة تمثل أوسع شريحة من المواطنين الكمبوديين.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

ألف- الحيز المدني والحريات الأساسية

15- لا تزال المقررة الخاصة تتلقى تقارير تشير إلى قيود مفروضة على أنشطة الأشخاص الفاعلين في المجتمع المدني وعلى حياتهم. وتلقت على وجه الخصوص، تقارير تشير إلى قيود تُفرض على نحو يخالف المبادئ التوجيهية لتنفيذ قانون المظاهرات السلمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشواغل لا علاقة لها بالقيود الحالية المفروضة على التجمعات الكبيرة، وهو إجراء يُفرض لتعزيز الصحة العامة، وسيناقش أدناه.

16- وتدكّر المقررة الخاصة الحكومة بأن هناك افتراضاً في القانون يؤيد حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وهذا يجسد الالتزامات الواقعة على عاتق كمبوديا فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

17- ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء استخدام مجموعة واسعة من الأحكام الواردة في القانون الجنائي وغيرها من الأحكام لمقاضاة الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم، بما في ذلك على الإنترنت⁽⁹⁾. وهي ترحب بالتزام الحكومة خلال الاستعراض الدوري الشامل بمواءمة القوانين واللوائح

(7) A/HRC/41/17، الفقرة 110-109.

(8) 0A/HRC/42/6، الفقرة 72.

(9) A/HRC/36/61، الفقرتان 47 و69(ج).

والسياسات المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع العام مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بناء على توصية الدائمك⁽¹⁰⁾، وبضمان حرية التعبير لجميع المواطنين الكمبوديين والصحفيين، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، عن طريق مراجعة التعديل الدستوري الأخير والتعليمات الوزارية الصادرة في أيار/مايو 2018 التي تجيز مراقبة محتوى الإنترنت، بناء على توصية فرنسا⁽¹¹⁾.

18- والمقررة الخاصة متفائلة أيضاً بتأييد الحكومة لتوصيات الأرجنتين وشيلي خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الداعية إلى الموافقة على اعتماد التدابير اللازمة لحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والنقائين والصحفيين⁽¹²⁾ وعلى التحقيق مع المسؤولين عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم للتهديد والعنف، وإنزال العقوبات بهم⁽¹³⁾. وهي تتطلع إلى تنفيذ التعديلات القانونية اللازمة التي توفر الحماية لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان والنقائين والصحفيين، وتضمن إجراء تحقيق فوري في كل التهديدات والمضايقات التي استهدفتهم وأسرهم، ومحاسبة الجناة وفقاً للقانون.

19- غير أن هناك عدداً من الأشخاص الذين قيل إنهم أعربوا عن آرائهم بشأن جائحة كوفيد-19 فاعتقلتهم السلطات واحتجزتهم. وبموجب القانون الجنائي، تشمل التهم المنسوبة إلى هؤلاء الأشخاص نشر معلومات كاذبة (المادة 425)، والتحرّيز على ارتكاب جنابة (المادة 495)، والتأمر ضد الحكومة (المادة 453). وقد دفعت هذه الممارسة الصحفيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية، مما يجد من حق الجمهور في الحصول على المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب عند اللزوم.

20- وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو 2020، أُبلغت المقررة الخاصة بأن الحكومة ألغت التراخيص الممنوحة لثلاثة منافذ إعلامية هي: محطتا CKVTV و TVFB الإعلاميتين اللتين تبثان على موقع فيسبوك، ومحطة إذاعة ريثسن، بزعم أن هذه المنافذ تنشر معلومات مُضخمة وتتضمن تحريضاً على العنف وتحض على التمييز وعلى زعزعة الأمن الاجتماعي وخلق الفوضى. وتقدم التعليقات الواردة من الحكومة مزيداً من المعلومات التقنية والإحصائية عن وسائط الإعلام في كمبوديا.

21- وفي تموز/يوليه 2019، انضم العديد من الإجراءات الخاصة إلى رسالة ادعاء تتعلق باعتقال كونغ رايا وسونغ نيكوبون ومقاضاتهم. وقد اعتقل الاثنان معاً بسبب أنشطة نظمت بمناسبة الذكرى الثالثة لمقتل كيم لي في تموز/يوليه 2016⁽¹⁴⁾.

22- وكانت الجريمة المزعومة التي نسبت إلى السيد رايا استناداً إلى القانون الجنائي لكمبوديا هي التحريض على ارتكاب جريمة (المادتان 494 و 495) وذلك بسبب ترويح قمصان طبعت عليها صورة السيد لي وكلام مقتبس عنه. ورأت الحكومة أن الهدف من هذا النشاط هو التحريض على القلاقل الاجتماعية والكرهية⁽¹⁵⁾. واحتُجز السيد رايا من شهر تموز/يوليه حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأُطلق سراحه بكفالة مع عدد من الأشخاص الآخرين الذين كانوا قد احتجزوا خلال الأشهر السابقة. وفي حزيران/يونيه 2020، صدر في حقه حكم بالإدانة وعقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات.

23- وكان السيد نيكوباون يريد إحياء ذكرى وفاة السيد لي في المكان الذي قُتل فيه رمياً بالرصاص. وبفيد التوضيح الذي قدمته الحكومة بأن السيد نيكوباون اعتقل على إثر دعوته السلطات إلى البحث عن قاتل السيد لي. ورأت الحكومة في توضيحها أنه بالنظر إلى أن المحكمة كانت قد

(10) A/HRC/41/17، الفقرة 110-105.

(11) المرجع نفسه، الفقرة 110-81. انظر أيضاً الفقرتين 110-94 و 110-96.

(12) المرجع نفسه، الفقرة 110-116.

(13) المرجع نفسه، الفقرة 110-115.

(14) المنظمة السامية لحقوق الإنسان، البلاغ AL KHM 4/2016، المؤرخ 12 تموز/يوليه 2016. متاح على الرابط التالي: <http://spcommreports.ohchr.org>.

(15) حكومة كمبوديا، البلاغ رقم 2019/09/328، المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2019، رداً على بلاغ المفوضية KHM 4/2019. متاح على الرابط التالي: <http://spcommreports.ohchr.org>.

أدانت بالفعل، شخصاً في جريمة القتل، فإن أقوال نيكوباون قد تضلل الجمهور وتقوض الثقة في قرار المحكمة، مما يؤدي إلى إثارة القلاقل الاجتماعية⁽¹⁶⁾.

24- وقد أعلنت الحكومة تفهمها للوضع والظروف التي تبرر الاحتجاج بالقوانين الوطنية للحد من حرية التعبير⁽¹⁷⁾. وذكرت الحكومة أن الخطاب السياسي والتعليق على الشأن العامة بأسلوب الإهانة والتحرّيز على ارتكاب جنائية، والدعوة إلى التمرد على حكومة منتخبة ديمقراطياً، ونشر أخبار زائفة ومعلومات مضللة عن قصد أو غير قصد ليس من حرية التعبير والكلام المشروع في شيء. فهذه الأفعال يمكن أن تعرض سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية للخطر مرة واحدة وإلى الأبد⁽¹⁸⁾. ومن المؤكد، وفقاً لما ذكرته الحكومة، أن تقييد حرية التعبير أمر جائز للحفاظ على الصحة العامة والنظام العام. بيد أن الخطاب السياسي والتعليق على الشأن العام، حتى وإن كان نقدياً، لا يكفي في حد ذاته لتهديد الصحة العامة أو النظام العام. ولا غنى للمجتمع الديمقراطي عن انتقاد الحكومة ومحاسبتها. وعندما تغيب المعارضة السياسية، يصبح دور المجتمع المدني والجمهور في مساءلة الحكومة حاسماً أكثر فأكثر. والنقد البناء والتشارك في إيجاد حلول إيجابية للتحديات المحددة هما أمران مهمان.

25- ومن المطلوب تنظيم المحتوى على الإنترنت بعناية شديدة، كما أكد مجدداً المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير⁽¹⁹⁾. وينبغي أن يعاد النظر في مجموعة واسعة من القوانين، بما فيها القوانين الجنائية، التي يستمر الاستشهاد بها لتقييد حرية التعبير، ولا سيما عندما يظل إجراء الاحتجاز السابق للمحاكمة يُستخدم على نطاق واسع، بدلاً من تطبيقه في الظروف الاستثنائية التي ذكرها القانون الجنائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة أن تراعي، عند اعتقال الأشخاص أثناء الجائحة الحالية، التوجيهات التي قدمها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في مداولته رقم 11 بشأن منع الحرمان التعسفي من الحرية في سياق الطوارئ الصحية العامة⁽²⁰⁾.

26- وتشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ من الزيادة التي سُجلت مؤخراً، في حالات الناشطين في مجال البيئة والدفاع عن حقوق ملكية الأراضي الذين تعرضوا للمضايقة والتجريم. وفي نيسان/أبريل 2020، حذرت وزارة البيئة من أنها ستتخذ إجراءات قانونية ضد المنظمات غير الحكومية التي استخدمت، على حد قولها، النشاط البيئي غطاءً لمهاجمة الحكومة⁽²¹⁾. ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي وقعت مؤخراً، وتتعلق بالناشط في مجال المطالبة بحماية الغابات في مدينة موندولكيري، بكريونغ تولا، الذي استدعته محكمة المقاطعة مراراً بتهم تشمل التشهير والإهانة العلنية والتحرّيز، و18 شخصاً من الناشطين في منظمة "الطبيعة الأم" البيئية تعرضوا للاعتقال والاحتجاز في حزيران/يونيه 2020⁽²²⁾.

27- وترحب المقررة الخاصة بالقرار الذي أصدرته المحكمة العليا في 18 أيار/مايو 2020 في قضية تتعلق بشخصين من المنادين بحماية البيئة، وأمرت فيه بإعادة المحاكمة، وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لعدم وجود أدلة كافية تدعم التهم الجنائية. وأدانت محكمة الاستئناف كلا الرجلين بتهمة انتهاك حرمة

(16) المرجع نفسه.

(17) نشرة صحفية صادرة في 3 حزيران/يونيه 2020 عن البعثة الدائمة لكمبوديا في جنيف، كما وردت في موقع "Fresh News Asia" تحت عنوان "Cambodia Mission in Geneva: spread of fake news and disinformation not equivalent to freedom of expression and legitimate speech" حزيران/يونيه 2020. انظر أيضاً التعليقات الواردة من الحكومة، فيما يتعلق بالفقرات 21 و 22 و 23.

(18) نشرة صحفية صادرة في 3 حزيران/يونيه 2020 عن البعثة الدائمة لكمبوديا في جنيف، الفقرة 4.

(19) A/HRC/38/35. للاطلاع على موجز، انظر الرابط التالي:

www.ohchr.org/Documents/Issues/Expression/Factsheet_2.pdf

(20) www.ohchr.org/Documents/Issues/Detention/DeliberationNo11.pdf (الفقرة 22).

(21) Voun Dara, "Forest activism 'just a cover'", *Phnom Penh Post*, 26 April 2020.

(22) في شهر أيار/مايو 2020 وحده، تلقى السيد تولا أربعة استدعاءات مختلفة إلى محكمة المقاطعة.

الحياة الخاصة ومحاوله ارتكاب جنائية، استناداً إلى القانون الجنائي. وحُكّم عليهما بالسجن لمدة سنة واحدة ودفع غرامة بقيمة مليون ريال (حوالي 243 دولاراً). وقد سبق للمقررة الخاصة أن أعربت عن قلقها من شروط الإثبات المنصوص عليها في القانون ومعايير الإثبات المستخدمة في المحاكم في كمبوديا⁽²³⁾.

28- وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على العمل بشكل أوثق مع منظمات المجتمع المدني، بغض النظر عن آرائها ومجالات عملها. فالعمل بشكل أوثق مع منظمات المجتمع المدني يساعد على تعميق الوعي الوطني بقضايا حقوق الإنسان، وتعزيز مساءلة الحكومة، وحل الخلافات المتجذرة.

29- والجهود الأولى التي بذلتها وزارة الداخلية⁽²⁴⁾ لوقف تنفيذ التوجيهات التي أعطتها، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، بإلزام منظمات المجتمع المدني بإشعار السلطات بالأنشطة المزمعة قبل الاضطلاع بها بثلاثة أيام، هي جهودٌ يمكن التوسع فيها أكثر في إطار قانوني وسياساتي مناسب. وينبغي أن تكفل خطة من هذا القبيل أيضاً تطبيع لغة حقوق الإنسان واستساغتها في الحكومة والمجتمع. ويجب، كما أُشير في عام 2019، أن تكون المشاورات مع المجتمع المدني مشاورات موضوعية تسترشد بها التشريعات والسياسات والممارسة وتتأثر بها⁽²⁵⁾. ومن الأهمية بمكان أن تشمل هذه العمليات الجميع وأن تتاح إمكانية المشاركة لجميع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي ترغب في ذلك. وعندها فقط ستشعر كمبوديا في بناء مجتمع أكثر شمولاً تجدد فيه جميع الأصوات آذاناً صاغية في إطار مشاورة ومشاركة مجديتين⁽²⁶⁾.

30- وتنوه المقررة الخاصة باستعداد البلد لضمان توفر حيز مدني حر، كما يدل على ذلك تأييدها للتوصيات ذات الصلة أثناء الاستعراض الدوري الشامل⁽²⁷⁾. ويجدر بكمبوديا أن تستمر في تواصلها الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تكون هذه المشاورات مشاورات موضوعية وأن تساعد على بناء مجتمع أكثر شمولاً عن طريق المشاركة المجدية. ولا يجوز أن تعامل الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان معاملة مختلفة بسبب جهودها في مجال تقديم المشورة والدعاية والإعلام ومساءلة الحكومة بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

باء- حقوق الأرض والسكن

31- لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء ورود معلومات عن وقوع حالات إخلاء قسري وما يرتبط بها قضايا حقوق الأرض، وهي قضايا لم تعالج بعد على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها وعروض الدعم التي قدمتها. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على أن تستعرض الآليات القانونية والإجرائية القائمة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي وبيعها واستغلالها، وتضع، عند الاقتضاء، قوانين وسياسات للتصدي لعدم المساواة والتهميش والفقير. وفي ضوء الجائحة الحالية، توجه انتباه الحكومة إلى بيان المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق المؤرخ آذار/مارس 2020، والذي ينص على وجوب أن توقف الدول، في الحد الأدنى، كافة عمليات الإخلاء لضمان الحماية للأشخاص الذين لا مأوى لهم أو الأشخاص الذين يعيشون في سكن غير لائق على الإطلاق. ويشير البيان أيضاً إلى أن تأمين الدول للسكن الآمن وخدمات الصرف الصحي الملائمة، يحمي حياة الأشخاص الذين لا مأوى لهم أو الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية فضلاً عن أنه يساهم في حماية سكان العالم بأسره من خلال تسطيح منحنى جائحة كوفيد-2019⁽²⁸⁾.

(23) A/HRC/39/73، الفقرة 80.

(24) 0A/HRC/42/6، الفقرة 51.

(25) المرجع نفسه، الفقرة 52.

(26) المرجع نفسه.

(27) 7A/HRC/41/17، الفقرتان 110-102 و 110-110.

(28) www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25727&LangID=E

32- وتخطط المقررة الخاصة علماً بأن وزارة إدارة شؤون الأراضي والتخطيط الحضري والإنشاء قد أصدرت سندات الملكية الجماعية للأراضي لفائدة 30 مجتمع محلي من مجتمعات الشعوب الأصلية. واعترفت وزارة الداخلية بهذه الصفة لما مجموعه 131 مجتمعاً من هذه المجتمعات، واعترفت وزارة التنمية الريفية لـ 151 مجتمعاً بهويته الأصلية.

33- وعلى الرغم من هذه التطورات، والالتزامات السابقة بتبسيط إجراء إصدار سندات ملكية الأراضي المشتركة للشعوب الأصلية من خلال قبول توصيات الاستعراض الدوري الشامل ذات الصلة المقدمة في عام 2019، لا تزال العملية الحالية لمنح سندات ملكية الأراضي شاقة وتسير ببطء في تأمين الحماية للشعوب الأصلية، مما يقوض إلى حد كبير الضمانات الإجرائية التي توفرها التشريعات الوطنية الحالية⁽²⁹⁾. وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات متوافقة تفيد بأن العديد من المجتمعات الأصلية والمحلية التي تعيش داخل المحميات الطبيعية أو المجاورة لها تواجه عراقيل تعترض وصولها إلى أراضيها التقليدية. وعلى الرغم من الأحكام الواردة في قانون المناطق المحمية لعام 2008 التي تسمح بإمكانية الوصول، فإن السلطات المحلية المعنية بالبيئة تحرمها من هذا الحق في أغلب الأحيان، مما يؤدي في بعض المرات إلى توتر الوضع واتخاذ إجراءات جنائية في حق قادة المجتمعات المحلية أو الناشطين.

34- وفي 6 أيار/مايو 2019، أصدرت وزارة التنمية الريفية التعميم رقم 19/148 الذي يقضي بإنشاء فريقٍ عامليٍ تقنيٍ معنيٍ بالحفاظ على الشعوب الأصلية وتنميتها. وضم الفريق العامل ممثلين عن أكثر من 20 وزارة، وممثلين عن السلطات المحلية في 15 مقاطعة، و4 منظمات من منظمات المجتمع المدني، ووكالتين من وكالات الأمم المتحدة. وتشعر المقررة الخاصة بالفرح بإقدام وزارة التنمية الريفية على حل الفريق العامل في 4 شباط/فبراير 2020، من دون تقديم مبرر رسمي.

جيم- عدم ترك أحد خلف ركب التنمية

35- ركزت المقررة الخاصة في تقاريرها، على مدى السنوات الخمس الماضية، على حالة العديد من الأفراد والجماعات في كمبوديا الذين يعانون من التهميش، ولا سيما الضعفاء والمعرضين للتخلف عن الركب. وقدمت عدداً من التوصيات التي تدعو إلى الأعمال الكاملة لحقوق وحرمان كل فرد في كمبوديا، ولم يُنفذ العديد منها حتى الآن. وطرحت بوجه خاص إمكانية سن قانون شامل لمكافحة التمييز⁽³⁰⁾.

36- وفي الربع الأخير من عام 2019، أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تكفل الدولة تضمين تشريعاتها الوطنية تعريفاً للتمييز ضد المرأة، يشمل التمييز المباشر وغير المباشر في المجالين العام والخاص، بما في ذلك التمييز المتعدد الجوانب، تماشياً مع المادة 1 من الاتفاقية، بالصيغة التي وافقت عليها الدولة الطرف عقب الاستعراض الدوري الشامل الثالث الخاص بها⁽³¹⁾. وقد أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدولة الطرف بأن تعتمد على وجه السرعة قانوناً شاملاً يتضمن تعريفاً وحظراً للتمييز العنصري المباشر وغير المباشر القائم على جميع الأسس المحظورة، تماشياً مع المادة 1 من الاتفاقية، وأن تضع خطة عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري⁽³²⁾.

(29) A/HRC/41/17، الفقرات 110-20 و110-123 و110-130.

(30) A/HRC/42/6، الفقرة 74(ط).

(31) CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 9(أ). انظر أيضاً A/HRC/41/17/Add.1، الفقرة 2.

(32) CERD/C/KHM/CO/14-17، الفقرة 12.

37- وترحب المقررة الخاصة بقبول الحكومة عدداً من التوصيات خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث الخاص بما للنهوض بحماية وتعزيز حقوق الفئات الأكثر ضعفاً في كمبوديا⁽³³⁾. وأكدت جمهورية فنزويلا البوليفارية على سبيل المثال، ضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية لصالح الناس، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الأضعف⁽³⁴⁾. وأيدت كمبوديا أيضاً التوصية التي قدمتها لها أستراليا بأن تضع بحلول عام 2023، قانوناً لمكافحة التمييز يكفل المساواة ويحظر صراحة التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الدين، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو التعبير الجنسي، أو الخصائص الجنسية⁽³⁵⁾. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على ضمان تنفيذ التوصيات التي قبلتها على أكمل وجه، وعلى اتخاذ مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب محورياً أساسياً في سياساتها وبرامجها.

1- الأشخاص المحرومون من الحرية

38- قدمت المقررة الخاصة، عقب عدة زيارات قامت بها لمركز الشؤون الاجتماعية للإيواء المؤقت في بنوم بنه (بري سبو)، ملاحظات مستفيضة، أعربت فيها عن قلقها بشأن حدوث حالة وفاة في المركز ودعت إلى أن يغلق هذا المركز في ظل طريقة التشغيل المتبعة فيه حالياً⁽³⁶⁾. وتشير المعلومات التي وردت المقررة الخاصة عن طريق مفوضية حقوق الإنسان إلى أن رجلاً في الأربعين من عمره توفي في المركز في 31 كانون الثاني/يناير 2020⁽³⁷⁾. ولم تتلق المقررة الخاصة أي معلومات عن إجراء تحقيق مستقل في ظروف الوفاة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المركز لا يزال يعمل من دون أن يكون هناك هيكل إداري وإطار تنظيمي وإجراءات تتسم بالوضوح والشفافية والمساءلة، ولا يزال يُستخدم لاحتجاز من يطلق عليهم الأشخاص "غير المرغوب فيهم"، الذين تدهمهم السلطات في إطار الدوريات الأمنية. ويشمل هؤلاء الأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، ومتعاطي المخدرات، والمشتغلين بالجنس. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق بشأن الاحتجاز التعسفي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي يحتمل أن تحدث في المركز، فضلاً عن انعدام المساءلة. ولا يزال الحصول على الرعاية الصحية والعلاج الكافيين داخل المركز يشكل تحدياً، مما يثير قلقاً شديداً في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية.

39- ونظمت المقررة الخاصة، خلال بعثات سابقة، زيارات لمراكز العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل ونظرت في الوضع السائد فيها⁽³⁸⁾. وفي هذا الصدد، ترحب المقررة الخاصة بالبيان الصادر عن الممثلين الإقليميين لـ 41 وكالة وكالات الأمم المتحدة بشأن مراكز الاحتجاز الإجباري لعلاج إدمان المخدرات وإعادة التأهيل في آسيا والمحيط الهادئ في سياق جائحة كوفيد-19⁽³⁹⁾. ويدعو البيان، بصفة خاصة، إلى الإغلاق الدائم لمراكز الاحتجاز الإجباري لعلاج إدمان المخدرات وإعادة التأهيل، واستحداث خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية التطوعية في إطار المجتمع المحلي التي تركز على البنات وتقوم على الحقوق في المجتمع المحلي، كتندير مهم للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 وتيسير تعافي جميع الأشخاص وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

(33) انظر أيضاً التقرير A/HRC/42/60/Add.1، الذي يشير إلى الفئات التي يحتمل أن تتخلف عن ركب التنمية في البلد.

(34) A/HRC/41/17، الفقرة 110-56.

(35) A/HRC/41/17، الفقرة 110-54؛ انظر أيضاً توصية أوروغواي الواردة في الفقرة 110-53.

(36) A/HRC/42/60، الفقرتان 48-49.

(37) وفقاً للمعلومات المستقاة من الموقع، <http://nokorwatnews.com/archives/484174> (باللغة الخميرية)، التي قدمتها المفوضية مترجمة وأكدتها التعليقات الواردة من الحكومة رداً على مشروع تقرير المقررة الخاصة، إلى جانب تفاصيل الوفاة والتحقيق.

(38) A/HRC/42/60، الفقرات 44-47؛ A/HRC/39/73، الفقرات 40-45.

(39) <https://bangkok.ohchr.org/wp-content/uploads/2020/05/UNJointStatement1June2020.pdf>.

40- وفيما يتعلق بمراكز العلاج وإعادة التأهيل في كمبوديا، تلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأنه حتى تاريخ 1 حزيران/يونيه 2020، كان هناك ما مجموعه 6 517 شخصاً في 10 مراكز تديرها الحكومة، و932 شخصاً في مرافق خاصة، و100 شخص في مرافق تديرها منظمات غير حكومية. ويتألف الإطار القانوني الحالي المتعلق بإعادة التأهيل الإلزامي لعلاج إدمان المخدرات من قانون مكافحة المخدرات لعام 2012، والتعميم رقم 03 لعام 2006 بشأن تنفيذ تدابير تثقيف متعاطي المخدرات وعلاجهم وإعادة تأهيلهم. ولا تحدد هذه اللوائح بوضوح الظروف التي يجوز فيها احتجاز الأفراد عنوة، والسلطات التي تملك صلاحية إعطاء الأمر بالاحتجاز الإلزامي لغرض علاج إدمان المخدرات، ولا سيما ما إذا كان هذا الاحتجاز يفرضه المدعي العام وحده دون غيره. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق لأن غياب اليقين قد يؤدي إلى الاحتجاز التعسفي، وتعرب مجدداً عن قلقها بهذا الشأن⁽⁴⁰⁾. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن هذه المراكز لا تزال مكتظة، كما هو الحال في السجون، التي تؤوي عدداً كبيراً من الأشخاص المحتجزين لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات⁽⁴¹⁾.

41- وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن السجون في كمبوديا لا تزال مكتظة، حيث يتجاوز متوسط عدد النزلاء في جميع أنحاء البلد 300 في المائة من الطاقة الاستيعابية. وتشير المعلومات الواردة من الإدارة العامة للسجون إلى أن عدد السجناء بلغ، حتى حزيران/يونيه 2020، 39 376 سجيناً في 29 سجناً. ولم تتجاوز النسبة المقدرة للسجناء الذين صدرت في حقهم أحكاماً نهائية 27 في المائة بينما أُدين 37 في المائة من السجناء في المرحلة الابتدائية ولكنهم ما زالوا ينتظرون مآل طلبات الاستئناف التي تقدموا بها، مما يعني بقاء 35 في المائة من السجناء رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. ولا يختلف هذا الوضع عما كان عليه في السنوات السابقة.

42- وترحب المقررة الخاصة بمبادرات الإصلاح التي اتخذها وزير العدل الجديد في أيار/مايو 2020، ولا سيما من أجل خفض عدد القضايا المترامية في المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء البلد، وهي تعرض المساعدة لمتابعة الإصلاحات في مجال إقامة العدل. وقد سرها أن تعلم أن الوزارة تعتمز الفصل، في ظرف ستة أشهر، في 50 إلى 70 في المائة من القضايا المعروضة على نظر المحاكم الابتدائية في البلد والبالغ عددها حوالي 39 000⁽⁴²⁾. ويمكن أن يخفف ذلك من اكتظاظ السجون، وأن يفضي، على فرض اتباع جميع الإجراءات القانونية الواجبة، إلى الامتثال للحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، ويحد من عدد الأشخاص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

2- الإثنية الفيتنامية

43- وترحب المقررة الخاصة بالتعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية في 1 تموز/يوليه 2019 والتي تجيز منح شهادات الميلاد للأطفال الذين سُجّل أبائهم بصفة قانونية كمقيمين دائمين. وتدعو التعليمات السلطات المحلية إلى تسليم دفاتر إقامة وشهادات وفاة وأي شهادة أخرى تبين الجنسية بوضوح. وإذا ما نُفذت تلك التعليمات كما يجب، فإنه يمكن أن تكون خطوة تمهد لضمان تجنيس الأشخاص المنحدرين من الإثنية الفيتنامية الذين يعيشون في كمبوديا. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً التقدم المحرز فيما يتعلق بتسجيل ولادة الأطفال المنحدرين من الإثنية الفيتنامية، الذين كانوا يجرمون في السابق من الالتحاق بالمدارس العامة بسبب عدم تمكنهم من الإدلاء بشهادات الميلاد الإلزامية. وهي تشجع السلطات على تنفيذ التعليمات على أكمل وجه.

(40) A/HRC/42/60، الفقرة 47.

(41) المرجع نفسه، الفقرة 45.

(42) www.akp.gov.kh/post/detail/31625؛ ترد في الصفحة 4 من الصفحة من التعليقات الواردة من الحكومة معلومات إضافية عن إقامة العدل، والاحتجاز السابق للمحاكمة المطول، وتراكم القضايا.

44- وفي عام 2020، أعلنت وزارة الداخلية عن إنشاء فريق عمل معني بصياغة قانون جديد للهجرة يجل محل قانون عام 1994. وتأمل المقررة الخاصة أن تُعالج أوجه القصور التي تشوب الإجراءات المعمول بها في أي قانون جديد يُعتمد.

45- وكما سبق أن أشارت المقررة الخاصة⁽⁴³⁾، فإن المجتمعات المحلية العائمة في بحيرة تونلي ساب بمقاطعة كامبونج شنانغ لا تزال تعاني من آثار خطط إعادة التوطين التي شرع فيها للحفاظ على التنوع البيولوجي وبيئة بحيرة تونلي ساب. وعقب الدعوة المشتركة التي وجهها المكتب القطري للمفوضية في كمبوديا والمقررة الخاصة، شرعت سلطات المقاطعة في كامبونج شنانغ، في عملية لتحديد الأراضي وتعيين قطع الأرض المخصصة لإعادة توطين حوالي 10 000 شخص من الخمير والإثنية الفيتنامية على السواء، يعيشون في القرى العائمة. ولا بد من الإشادة بهذه المبادرات. ولكن لا تزال المجتمعات العائمة من السكان المنحدرين من الإثنية الفيتنامية تعاني من تفاوت الفرص المتاحة للحصول على الخدمات على قدم المساواة.

46- وتعيش المجتمعات المحلية من السكان المنحدرين من الإثنية الفيتنامية في وضع هش حتى الآن. وينقطع العديد من الأطفال المنحدرين من الإثنية الفيتنامية عن الدراسة ويتعرضون للتمييز من أقرانهم الكمبوديين ومعلميهم، بسبب أصلهم الإثني وعدم إتقانهم اللغة الخميرية. وفيما بعد، قد تكون فرصهم في الحصول على عمل محدودة بسبب عدم حيازتهم وثائق الهوية الكمبودية و/أو بسبب افتقارهم إلى مهارات اللغة الخميرية.

رابعاً- حقوق الإنسان ومواجهة جائحة كوفيد-19

47- وصلت جائحة كوفيد-19 إلى كمبوديا، وهناك دلائل على تدابير منسقة وضعتها الحكومة لمواجهة هذا التهديد. وتنص المادة 72 من الدستور على ضمان صحة الشعب، وهو حق مُسلم به أيضاً في العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صُدِّق عليها، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقدم الإجراءات الخاصة⁽⁴⁴⁾ وهيئات المعاهدات⁽⁴⁵⁾ وغيرها⁽⁴⁶⁾ توجيهات مستفيضة لاتباع نهج قائم على الحقوق في القيادة أثناء فترة الجائحة. وبما أن هذا الوضع لا يزال مستمراً، فإن التحليل التالي هو تحليل أولي.

48- وفي 29 حزيران/يونيه 2020، سجلت منظمة الصحة العالمية 141 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في كمبوديا ولكنها لم تسجل حالات وفاة⁽⁴⁷⁾. وأفاد معهد باستور في كمبوديا بأنه أجرى في الفترة من 22 كانون الثاني/يناير إلى 3 حزيران/يونيه 2020، اختبارات لأكثر من 13 870 شخصاً و16 506 عينات للكشف عن فيروس كورونا. وجرت الاختبارات في بنوم بنه بالدرجة الأولى. ومن غير الواضح بالنسبة للمقررة الخاصة ما إذا كان السكان المهمشون والضعفاء الذين يعيشون خارج بنوم بنه قد أُتيح لهم فرص متساوية لإجراء الاختبارات والحصول على المعلومات المتعلقة بتدابير الصحة العامة التي اتخذتها الحكومة.

(43) A/HRC/42/60.

(44) www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx

(45) www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/COVID-19-and-TreatyBodies.aspx

(46) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID-19.aspx

(47) <https://covid19.who.int>

49- وفي 13 شباط/فبراير 2020، سمحت الحكومة لسفينة سياحية - تحمل اسم "إم. إس ويستردام" تابعة لشركة هولاند أميركا لاين - بالرسو في سيهانوكفيل في جنوب البلاد بعد أن مُنعت من دخول العديد من الدول الآسيوية بسبب شواغل تتعلق بجائحة كوفيد-19. ولم يكن من المقرر أن تزور السفينة كمبوديا. ورحب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بالقرار الذي اتخذته البلد واعتبره مثالياً للتضامن الدولي⁽⁴⁸⁾.

50- واستبشرت المقررة الخاصة خيراً بالتدابير التي اتخذتها السلطات الكمبودية فيما يتعلق باختبار كشف الإصابة وتبّع مخالطي الأشخاص الذين أثبتت نتيجة الاختبار إصابتهم، وإخضاع المخالطين للحجر الصحي. ولكن يساورها القلق بشأن معالجة البيانات والأمن. وقد سارعت السلطات إلى اتخاذ إجراءات لحماية صحة الناس في كمبوديا وسعت إلى اتباع بروتوكولات الحجر الصحي الدولية. وقدمت وزارة الصحة بانتظام، إحاطات إعلامية ومعلومات محدثة. وتُذكّر المقررة الخاصة السلطات الكمبودية بأن عليها أن تستمر في إيلاء عناية كاملة للوقاية من الأمراض والعلاج الطبي، وهو حق دستوري، وأن تمتثل تماماً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، الذي تنص على حمايته المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دوماً تمييز على أي أساس كان.

51- وقدم العديد من شركاء التنمية في البلد دعمهم وخبرتهم في هذا الصدد. ومن شأن هذا الدعم أن يساعد على الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة أزمة صحية عامة محتملة ووضع بروتوكولات التخطيط المناسبة لمواجهة الكوارث. ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان لفائدة الجميع محورياً في التدابير التي تتخذها الحكومة لمواجهة أي أزمة وأساساً تركز عليه. ولا شك في أن حماية الصحة تشكل أولوية في الوقت الحاضر، غير أنه ينبغي أن يُنظر إلى جميع الحقوق نظرة كلية، وأن تتخذ خطوات تكفل عدم ترك أحد خلف الركب.

ألف- القيود المفروضة على حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19

52- في منتصف شهر آذار/مارس 2020، فرضت كمبوديا قيوداً على السفر تحد من دخول البلد في محاولة منها لمنع المزيد من حالات انتقال مرض كوفيد-19. وفي نهاية آذار/مارس، وسّعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي نطاق هذه القيود لتشمل جميع الأجانب. وفي الوقت نفسه، قدمت للمواطنين العائدين إلى كمبوديا، بمن فيهم العمال المهاجرون، نصائح بشأن أساليب الحجر الذاتي غير الرسمي.

53- وأعلنت وزارة التربية والتعليم والشباب والرياضة إغلاق المدارس وجميع مؤسسات التعليم العامة والخاصة الأخرى اعتباراً من 16 آذار/مارس 2020. وشُرع في جهود مترامنة لإطلاق التعلّم الإلكتروني وإعداد مواد تعليمية للتعلّم عن بعد. ولكن كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لم يكن الآباء والأوصياء والطلاب مستعدين للانتقال بين عشية وضحاها إلى التعليم المنزلي ومتابعة التعليم العالي عن بُعد. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تتعدّر إمكانية الاستفادة من برامج التعلّم الإلكتروني والتعلّم عن بعد على حوالي 63 في المائة (2,07 مليون) من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، لأنهم لا يستطيعون شراء الأجهزة أو دفع تكاليف الوصول إلى شبكة الإنترنت. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً لأن المعايير الجنسانية التقليدية قد تُضعف فرص الفتيات في الاستفادة من التعلّم الإلكتروني، ولا سيما عندما تكون قدرتهن على الحصول الأجهزة محدودة. وقد يُنتظر منهن أيضاً أداء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بدلاً من متابعة التعليم عن بعد. وتحيط المقررة الخاصة علماً بالرد الموسع الذي قدمته الحكومة، بما في ذلك المعلومات المفصلة عن إعادة فتح مرافق الدراسة المقررة واستئناف التدريس الحضوري.

(48) www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-ebola-and-covid-19-outbreaks

54- وفرضت الحكومة عدداً من القيود على حرية التنقل وحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية ممارسة الدين مع جماعة، وذلك للحد من انتقال مرض كوفيد-19 وانتشاره في المجتمع المحلي. وألغيت احتفالات سنة الخمير الجديدة في نيسان/أبريل، وقُيدت حركة السفر لعدة أيام. وحظرت وزارة الصحة تجمعات أخرى، بما في ذلك التجمعات الدينية الكبرى. وتشير المقررة الخاصة إلى أن فرض هذه القيود على التمتع بحقوق الإنسان قد يكون جائزاً في ظروف معينة، ولا سيما إذا كانت متناسبة مع الخطر وفي حدود ما تمليه ضرورة تحقيق هدف الحفاظ على الصحة العامة.

55- وفي نيسان/أبريل 2019، أقر مجلس الشيوخ الكمبودي قانوناً بشأن إدارة شؤون الأمة في حالة الطوارئ، يستند إلى أحكام الدستور ذات الصلة، ولا سيما المادة 22. وفي بيان صادر في 17 نيسان/أبريل 2020، ذكرت المقررة الخاصة، ومعها عدد من المكلفين بولايات، أن القانون الذي سُن حالياً يمكن أن يُستخدم لفرض مزيد من القيود على الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في التنقل، المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁴⁹⁾. وأعربوا عن قلقهم إزاء استخدام عبارات فضفاضة في الأحكام المتعلقة بالصلاحيات والعقوبات، بما في ذلك فرض عقوبات بالسجن تصل مدتها إلى 10 سنوات على من يثبت عليه انتهاك القانون⁽⁵⁰⁾. وحاولت الحكومة في ردها تقديم توضيح بالقول إن هذه الصلاحيات لن يُستشهد بها إلا في حال اقتضت الضرورة اتخاذ تدابير إضافية مع وجود حاجة ماسة إلى صون الأمن والنظام العام والحفاظ عليه لحماية حياة الناس، والصحة العامة، والمصلحة العامة، وحماية ممتلكات المواطنين ككل⁽⁵¹⁾. وتشير المقررة الخاصة إلى أنه لم يثبت أن جائحة كوفيد-19 قد وصلت إلى هذا الحد.

56- وإذا ما أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في أي مرحلة من المراحل، فعليها أن تقدم إخطاراً بتدابير عدم التقييد بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدات المصدق عليها وفقاً للقانون الدولي ذي الصلة⁽⁵²⁾. ولم تُعلن كمبوديا عن أي تدبير من تدابير عدم التقييد بالحقوق والحريات المحمية. وتظل جميع الحقوق والحريات واجبة التطبيق بالكامل. ويستمر تعليق قانون إدارة شؤون الأمة في حالة الطوارئ.

57- وفي أواخر أيار/مايو 2020، بدأت كمبوديا في تخفيف القيود المفروضة على السفر إلى البلد. وهي تنفذ نظاماً يقوم على إجراء الاختبارات اللازمة للوافدين إلى البلد واشتراط الخضوع للحجر الصحي لمدة 14 يوماً. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى التخطيط المتأني حرصاً على ألا يتحول أي تدبير من تدابير الحجر الصحي إلى احتجاز تعسفي وضمان سلامة الناس وأمنهم. ومن الضروري أيضاً ضمان تزويد الأشخاص الذين يخضعون للحجر الصحي بالموارد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء.

باء- الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه

58- أحرزت كمبوديا تقدماً كبيراً في النهوض بحق جميع الكمبوديين في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية. وتملك وزارة الصحة خطة استراتيجية صحية وخطة لنظام المعلومات الصحية، وهي تعمل على الارتقاء بجودة خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها في البلد، بما في ذلك الخدمات المجتمعية المقدمة للأشخاص الذين يعانون من مشاكل إدمان المخدرات⁽⁵³⁾. ومع ذلك، لا تزال الحاجة تتطلب المزيد من التقدم حتى يتسنى لجميع الكمبوديين الاستفادة من الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية.

(49) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، البلاغ رقم OL KHM 1/2020، المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2020. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org>.

(50) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25801&LangID

(51) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=35228> (الفقرة 8).

(52) انظر، على سبيل المثال، CCPR/C/128/2.

(53) A/HRC/39/73.

59- وقد كانت هناك استجابة منسقة من الحكومة لمواجهة فيروس كورونا الذي يُنظر إليه على أنه خطرٌ على الصحة العامة. غير أن المقررة الخاصة تلقت معلومات تفيد بأن الاستفادة من تدابير الصحة العامة ليست متاحة على قدم المساواة أمام الفئات الأضعف من السكان، بمن فيها الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية المنحدرة من الإثنية الفيتنامية والأشخاص ذوو الإعاقة. وبعض هذه الفئات لا يتحدث لغة الخمير ولا تتاح له إمكانية الحصول على المعلومات الرسمية. وقد نُفذت المبادرات المحدودة الرامية إلى تعميم المعلومات على مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من الإثنية الفيتنامية تنفيذاً مخصص الغرض. ولم تكن أغلب المعلومات الرسمية متاحة في أشكال يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة الاطلاع عليها⁽⁵⁴⁾.

جيم - حقوق المرأة

60- تشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء تأثير مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في القطاعات غير الرسمية، تأثيراً شديداً من جراء جائحة كوفيد-19. وكما تقدمت الإشارة، فإن إغلاق المصانع أثر بشكل غير متناسب على النساء، ولا سيما في قطاع الملابس. وأدت التدابير التقييدية المطبقة وضرورة التباعد البدني إلى فقدان مصدر الدخل بين النساء العاملات في أنشطة التدليك والترفيه، ومنهن لا معيل لأسرهن سواهن. ووفقاً للتقييم السريع للآثار الاجتماعية والاقتصادية الذي أجراه مشروع إمباور (برنامج مشروع تمكين المرأة) في كمبوديا، أبلغت جميع النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية عن تراجع دخلهن والأعمال التي يزاولنها، وكان 69 في المائة منهن المعيل الأول للأسرة⁽⁵⁵⁾.

61- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق كذلك لأن حصر النساء بسبب القيود المفروضة على السفر وشروط الحجر الصحي الإلزامي قد زاد من احتمال النزاع والعنف داخل الأسر، وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالفعل عن قلقها إزاء تعرض المرأة للعنف⁽⁵⁶⁾. وستتأثر النساء والفتيات، ولا سيما في فترة الحمل والولادة، على نحو غير متناسب بالعبء الإضافي لجائحة كوفيد-19 على نظام الرعاية الصحية المحلي غير المهيأ، وقد أعربت الكمبوديات عن قلقهن إزاء خطر الإصابة بكوفيد-19 بسبب ارتياد العيادات أو مرافق الرعاية الصحية الأخرى. وزاد أيضاً الوقت الذي تنفقه المرأة في الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية إذ ذكر حوالي ثلث النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج "مشروع تمكين المرأة" أن هذا الوقت تضاعف. وبسبب المعايير الجنسانية التقليدية، قد تستفيد الفتيات بدرجة أقل من التعلم الإلكتروني، وقد يُتظر منهن القيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بدلاً من ذلك.

دال - إقامة العدل

62- يمثل اكتظاظ السجون خطراً كبيراً يهدد بانتقال مرض كوفيد-19، ويشكل أيضاً تحدياً لحقوق الإنسان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على إدراج الإرشادات التي قدمها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في مداولته رقم 11 بشأن منع الحرمان التعسفي من الحرية في سياق الطوارئ الصحية العامة⁽⁵⁷⁾.

(54) انظر الوثائق الصادرة عن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة الصحة العالمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المتاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx

(55) "The impact of COVID-19 on rural women and enterprises: a rapid socio-economic assessment in Cambodia by the EmPower Project" (2020). متاح على الرابط التالي: www.empowerforclimate.org

(56) CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 24.

(57) www.ohchr.org/Documents/Issues/Detention/DeliberationNo11.pdf (الفقرة 22).

- 63- وفي آذار/مارس 2020، اتخذت وزارة الداخلية تدابير ترمي إلى منع انتقال مرض كوفيد-2019 في السجون، بما في ذلك فرض حظر مؤقت على جميع الزيارات إلى السجون، وإصدار تعليمات لاحقاً تقضي بإخضاع جميع الأشخاص المحتجزين حديثاً للحجر الصحي والعزل لمدة 14 يوماً. وتلاحظ المقررة الخاصة أن الإدارة العامة للسجون قد رفعت، في 16 نيسان/أبريل، حظر إجراء المكالمات الهاتفية المفروض بحكم الواقع على السجناء والمحتجزين. وأعلنت وزارة الداخلية عن زيادة التعاون مع وزارة الصحة من أجل رصد الحالة الصحية في السجون عن كثب وتحسينها، والتصدي لأي أزمة صحية في السجون⁽⁵⁸⁾.
- 64- وهذه المبادرات هي مبادرات محمودة ولكنها مؤقتة بطبيعتها. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على زيادة بدائل الاحتجاز، وإجراء الإصلاحات التشريعية والسياسية اللازمة لتسهيل الإفراج بكفالة، واعتماد العقوبات المعلقة التنفيذ، وممارسة الإشراف القضائي، وعلى ضمان التنفيذ الفعال لهذه الإجراءات بأولوية للحد من اكتظاظ السجون. وفي هذا السياق، تحيط المقررة الخاصة علماً بتجديد وزارة الداخلية لالتزامها بالعمل مع وزارة العدل لمعالجة مشكلة الاكتظاظ في السجون.

هاء- الحق في العمل ومستوى معيشي مناسب

- 65- تلاحظ المقررة الخاصة أن كمبوديا تشهد حالة عمالية معقدة تشمل القطاعين العام والخاص، فضلاً عن القطاعين الرسمي وغير الرسمي المتنامي. ويزاول الكثير من الأشخاص عدة وظائف أو يلجأون إلى عدة خيارات مدرة للدخل لتأمين مستوى معيشي مناسب. وقد أثرت تدابير الاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في كمبوديا، سلباً على حق كثير من الناس في العمل ومستوى معيشي مناسب. ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر سبل العيش بالقرار الأحادي الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بسحب تفضيلات تجارية معينة⁽⁵⁹⁾. ويرد أدناه تحليل للحقوق، في ضوء العلاقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي الاطلاع على تفاصيل استجابة الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد-19 كما وردت في إضافة الفقرة 65.
- 66- وقد سبق أن أعربت المقررة الخاصة عن قلقها بشأن حقوق العمل في كمبوديا، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمييز والنقابات. ونظرت في حالة الأشخاص المهمشين، بمن فيهم النساء والعمال المهاجرون والجماعات التي أعيد توطينها والأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع⁽⁶⁰⁾. وفيما يتعلق بالنقابات، رحبت المقررة الخاصة بالعملية التشاركية التي جرت لاستعراض قانون النقابات، ولكنها تعرب عن أسفها لأن التعديلات لا تكفل حتى الآن، امتثال القانون لجميع معايير حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل ذات الصلة⁽⁶¹⁾. وترد التعديلات في التعليقات التي تلقتها الحكومة والمتصلة بالفقرتين 66 و93(هـ).
- 67- وقد ظلت كمبوديا تسجل نمواً اقتصادياً قوياً، غير أن قطاعي السياحة والملبوسات تأثراً سلبياً بجائحة كوفيد-19. وتوقع بنك التنمية الآسيوي تباطؤ النمو الاقتصادي في عام 2020⁽⁶²⁾. وحذر البنك الدولي بدوره من فترات اضطراب اقتصادي مقبلة في كمبوديا ودول أخرى في المنطقة⁽⁶³⁾. وهذا له عواقب واضحة على كثير من الكمبوديين، ولا سيما الأشخاص المصنفين حتى الآن ضمن فئة "أشباه الفقراء"، الذين يمكن أن تترك أي صدمة اقتصادية تحدث عواقب مدمرة عليهم وعلى أسرهم.

(58) Ministry of Interior and Ministry of Health's Inter-Ministerial Proclamation on the Establishment of Prison Health Technical Working Group، حزيران/يونيه 2020.

(59) A/HRC/42/60، الفقرة 10.

(60) A/HRC/42/60/Add.1.

(61) A/HRC/42/60، الفقرة 53.

(62) www.adb.org/countries/cambodia/economy.

(63) World Bank Group, *East Asia and Pacific in the Time of COVID-19 – East Asia and Pacific Economic Update: April 2020* (Washington, D.C.: World Bank).

68- وتلقت المقررة الخاصة معلومات من فريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا تفيد بأن البلد يواجه أزمة اقتصادية سببها الأساسي الصدمات المدفوعة بالطلب وليس انقطاع الإمدادات، نظراً إلى أن نفشي جائحة كوفيد-19 في البلد لم يكن كبيراً. وتراوح انخفاض الطلب في قطاع النسيج بين 40 في المائة و60 في المائة من الناتج. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 90 في المائة تقريباً. ومن الصعب حتى الآن، التنبؤ بمآل الوضع في قطاع البناء، الذي يمثل 44 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في ظل حالة عدم اليقين السائدة في مجال الطلب، وإن كانت بعض المدخلات قد انخفضت بنسبة 40 في المائة تقريباً.

69- وقد أبلغت المقررة الخاصة مراراً بشواغل إزاء قضايا حقوق الإنسان الناشئة عن الائتمانات الصغيرة والتمويل الأصغر والديون. وتسجل كمبوديا أعلى نسبة من ديون القروض الصغرى لكل مقترض في العالم، حيث تبلغ نحو 3 800 دولار⁽⁶⁴⁾. وتفيد التقارير بأن أكثر من 2.6 مليون كمبودي لجأوا إلى قروض التمويل الأصغر، وتزيد قيمة هذه القروض مجتمعة على 10 بلايين دولار⁽⁶⁵⁾. ولا تشمل هذه الأرقام الإقراض غير الرسمي الذي ينتشر على نطاق واسع⁽⁶⁶⁾. وأشارت رابطة التمويل الأصغر في كمبوديا، التي تمثل أكثر من 100 مؤسسة من مؤسسات الإقراض المنظمة، إلى أن ما مجموعه 196 307 من العملاء طلب، في أيار/مايو 2020، إعادة هيكلة قروضهم، وحظي 180 301 طلب بالموافقة⁽⁶⁷⁾. وكانت قيمة هذه المبالغ حوالي 817 مليون دولار. وتعود أسباب إعادة الهيكلة بالدرجة الأولى إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكمبودي. وأشار إلى أن إعادة هيكلة القروض تجري أيضاً في المصارف التي تخضع لأنظمة البنك الوطني لكمبوديا.

70- ويساور المقررة الخاصة القلق لأن مدفوعات القروض باتت تشكل بالنسبة للعديد من الأسر تهديداً لمستقبلها ومدخراتها بل ولأراضيها. وفي 28 نيسان/أبريل 2020، قدم ممثلو 141 مجتمعاً من المجتمعات الحضرية والريفية التماسات إلى الحكومة، تطلب فيها الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك تخفيف أو تعليق الديون المستحقة لمؤسسات التمويل الأصغر والمصارف ومقرضي الأموال في القطاع الخاص. وقد تؤدي ديون التمويل الأصغر هذه إلى حرمان الكمبوديين من الأرض لأن المقرضين يستخدمون أراضيهم كضمان⁽⁶⁸⁾. وامتلاك الأرض أساسي في سبل عيش السكان الكمبوديين وهويتهم. وهي مصدر هام للدخل والشعور بالأمان. وكما أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية عام 2019، تواجه المرأة الكمبودية الريفية تحديات خاصة في مجال التمويل الأصغر⁽⁶⁹⁾.

Skylar Lindsay, "Cambodian workers owe \$10 billion in microfinance debt as COVID-19 wipes out incomes", *ASEAN Today*, 30 April 2020 (64)

Skylar Lindsay, "Cambodian workers owe \$10 billion in microfinance debt as COVID-19 wipes out incomes", *ASEAN Today*, 30 April 2020 (65)

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منطمتين غير حكوميتين محليتين، فإن النمو القروض الصغيرة قد تجاوز نمو الدخل في البلد. ويتجاوز معدل تغلغل قروض التمويل الأصغر في بعض المقاطعات 80 في المائة من الأسر المعيشية، ويلجأ العديد من المقترضين إلى طلب قروض رسمية أو غير رسمية إضافية لتسديد ديون أخرى. (الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الإنسان، "الأضرار الجانبية: فقدان الأراضي والانتهاكات في قطاع التمويل الأصغر في كمبوديا"، آب/أغسطس 2019).

.Sorn Sarath, "Microfinance: \$817 million of loans approved for restructure", *Khmer Times*, 8 June 2020 (67)

.LICADHO, "Collateral damage: land loss and abuses in Cambodia's microfinance sector", August 2019 (68)

.CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 40. (69)

71- وفي خطوة تزيد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الكمبودي، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يعتزم الحد جزئياً من حرية وصول السلع الكمبودية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، بسبب الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة في البلد⁽⁷⁰⁾. وسبق قرار المفوضية الأوروبية سحب تفضيلات تجارية معينة حوَّاراً مكثف بين الحكومة الكمبودية والاتحاد الأوروبي.

72- وتستفيد كمبوديا، بوصفها بلداً من مجموعة أقل البلدان نمواً، من أكثر الترتيبات التجارية تفضيلاً مع الاتحاد الأوروبي في إطار المبادرة الجمركية التي أطلق عليها "كل شيء باستثناء الأسلحة"، التي تسمح بدخول جميع السلع ما عدا السلاح إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي من دون رسوم جمركية أو حصص محددة. وتصدر كمبوديا حالياً سلعاً تزيد قيمتها على 5 بلايين يورو سنوياً إلى الاتحاد الأوروبي، جلها من قطاع الملابس. وسوف يتأثر حوالي خمس هذه المبيعات بالسحب جزء من الترتيبات التفضيلية، اعتباراً من آب/أغسطس 2020، وفقاً لما هو مقرر⁽⁷¹⁾.

73- ولم يتضح بعد أثر هذا القرار على قطاعي الملابس والأحذية بالنظر إلى تزامن اعتزام الاتحاد الأوروبي سحب بعض التفضيلات التجارية مع انتشار جائحة كوفيد-19 في العالم. فتدابير التصدي للجائحة في بلدان مقصد الصادرات الكمبودية، بما في ذلك في بلدان أوروبا، كانت سريعة ومؤثرة. ويسعى العديد من الشركات الأجنبية إلى الانسحاب من الاتفاقات المتعاقبة لعدم التمكن من الاستمرار في بيع المنسوجات؛ وانسحبت شركات أخرى من المناقشات المتعلقة بعقود آجلة. وتوقفت التجارة الدولية تقريباً نتيجة للقيود المفروضة على دخول البضائع، واستُعيض في بعض الحالات عن تصنيع المنسوجات بتصنيع معدات الحماية الشخصية، تلبية للطلب الجديد عليها. ويعتمد قطاع المنسوجات الكمبودي على الواردات لتصنيع وإنتاج ما يصدره. وتمثل القيود التجارية الدولية وتعطل سلاسل الإمداد خطراً على النواتج النهائية.

74- وأطلقت الحكومة مجموعة من الحوافز في ظل انخفاض الصادرات وتراجع السياحة. وأصدرت وزارة العمل والتدريب المهني التوجيه رقم 20/045 في 17 نيسان/أبريل 2020⁽⁷²⁾، الذي تناولت فيه تعليق عقود العمل ومدفوعات الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعاملين في قطاعي الملابس والسياحة الذين تأثروا تأثراً شديداً بجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة وأرباب العمل على اقتسام تكلفة البدلات المدفوعة للموظفين الذين عُلقَت عقودهم مؤقتاً. واعتمدت وزارة السياحة أيضاً إعفاءات ضريبية للفنادق ودور الضيافة والمطاعم المتضررة، بدايةً في مدينة سيم ريب، ثم في عدة مدن وبلدات أخرى، بموجب رسالتها رقم 11. والحكومة مدعوة إلى ضمان امتثال جميع الأعمال التجارية المدعومة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(70) https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2020/february/tradoc_158631.pdf

(71) European Commission, document C(2020) 673 final of 12 February 2020 amending Annexes II and IV to Regulation (EU) No 978/2012 as regards the temporary withdrawal of the arrangements referred to in Article 1(2) of Regulation (EU) No. 978/2012 in respect of certain products originating in Cambodia متاح على الرابط التالي: <https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/3/2020/EN/C-2020-673-F1-> EN-MAIN-PART-1.PDF في 18 آذار/مارس 2020، أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي أنه لا ينوي إيداء أي اعتراض أيضاً عن دعمه لعملية المفوضية الأوروبية. (<https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-6843-2020-REV-3/en/pdf>). وأعرب البرلمان الأوروبي

(72) https://ibccambodia.com/wp-content/uploads/2020/04/Instruction-045-on-Employment-Contract-and-NSSF-Payment-Suspension_EN.pdf

- 75- وكعلامة مبكرة على الانتقال من الاستجابة لحالات الطوارئ نحو التعافي، أصدرت الحكومة في 10 حزيران/يونيه 2020 تعميماً لمؤسسات الدولة بخفض النفقات في جميع القطاعات في عام 2021 لمساعدة الاقتصاد على التعافي من جائحة كوفيد-19⁽⁷³⁾. وكان الدافع وراء ذلك هو الحاجة إلى الاستخدام الرشيد للموارد العامة في ظل ما أسفرت عنه هذه الجائحة. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 50 في المائة عن ميزانية الدولة لعام 2020. وستحقق قطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات زيادات حدية، ولكن قطاعات أخرى، بينها الإدارة العمومية، والشؤون الاجتماعية والاقتصاد، ستسجل انخفاضاً. وينبغي تقييم الآثار المحتملة لهذه التخفيضات في الميزانية على حقوق الإنسان قبل وضعها موضع التنفيذ.
- 76- وتحت المقرة الخاصة بالدولة على تذكير جميع الشركات التجارية التي تتعامل مع كمبوديا بمسؤولياتها فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽⁷⁴⁾، ولا سيما احترام معايير العمل الدولية وحقوق الموظفين والمتعاقدين. ويشمل ذلك الشركات التجارية التي تحترم عقود البيع والتوريد المتفق عليها.

خامساً- الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

- 77- تواصل الدوائر الاستثنائية في كمبوديا عملها بوجود أربع قضايا قيد النظر ألا وهي دعوى الاستئناف المرفوعة إلى دائرة المحكمة العليا للطعن في حكم الإدانة والعقوبة الصادرين في حق خيو سامفان (القضية 2/002)؛ والإجراءات التمهيدية في القضايا المرفوعة ضد ميس موث (القضية 003) وييم تيث (القضية 004) وأو أن (القضية 2/004).
- 78- وفيما يتعلق بالقضية رقم 2/002، فإن الاستئناف المقدم من خيو سامفان معروض على دائرة المحكمة العليا حالياً⁽⁷⁵⁾. أما شريكه في التهم، نون شيا، فقد توفي في آب/أغسطس 2019، وعليه أُنهت إجراءات الدعوى ضد السيد شيا.
- 79- وتنطوي القضايا الثلاث التي تخضع للنظر في المرحلة التمهيدية على مشكلة مستعصية. ففي كل حالة، أصدر قاضياً التحقيق أوامر إغلاق منفصلة ومتعارضة تماماً: فقاضي التحقيق الوطني رفض التهم، بينما وجه قاضي التحقيق الدولي الاتهام إلى المتهم. واستؤنفت هذه القرارات في كل قضية.
- 80- وفي القضية رقم 2/004 المرفوعة ضد أو أن، عقدت الدائرة التمهيدية جلسات استماع لمدة ثلاثة أيام، في حزيران/يونيه 2019، بشأن طلبات الاستئناف المقدمة للطعن في أوامر إغلاق التحقيق. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية رأياً بشأن الاستئناف المقدم للطعن في أوامر الإغلاق، واتفق رأي جميع القضاة على أن إصدار أوامر إقفال متضاربة مخالف للقانون⁽⁷⁶⁾. ثم انقسم أعضاء الدائرة بشأن النتيجة القانونية. ومال القضاة الوطنيون الثلاثة إلى رفض الدعوى، في حين أن القاضيين الدوليين مالا إلى إحالة القضية إلى المحاكمة. ولم ينل أي من الموقفين "الغالبية الساحقة" المطلوبة بين القضاة الوطنيين والدوليين⁽⁷⁷⁾. ومنذ ذلك الحين، ونظراً لتضارب الآراء بشأن حالة الدعوى،

(73) www.phnompenhpost.com/national/govt-implements-austerity-measures-assist-recovery

(74) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25837&LangID=E

(75) www.eccc.gov.kh/en/case/topic/1298

(76) https://eccc.gov.kh/sites/default/files/documents/courtdoc/%5Bdate-in-tz%5D/D363_3_EN.PDF

انظر أيضاً التعليقات المقدمة من الحكومة فيما يخص الفقرة 80.

(77) رد إيجابي من أربعة من القضاة الخمسة. انظر المادة 23 من القانون المتعلق بإنشاء دوائر استثنائية في محاكم كمبوديا لمقاضاة مرتكبي الجرائم في عهد كمبوديا الديمقراطية.

لم يُنقل ملف الدعوى رسمياً إلى الدائرة الابتدائية، التي رفضت بدورها الفصل قضائياً في حالة الدعوى، وقالت إنها لا تستطيع أن تفعل ذلك. ولذلك، استأنف المدعي العام الدولي القضية أمام دائرة المحكمة العليا، ودفع بأن القضية قد أغلقت فعلياً مما يشكل انتهاكاً للإطار القانوني الساري⁽⁷⁸⁾.

81- يشكل تطور القضية رقم 2/004، وآثارها على القضايا الأخرى التي لا تزال في المرحلة التمهيديّة، مصدر قلق بالغ. وينص الإطار القانوني للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بوضوح على أنه إذا لم يكن هناك اتفاق ملزم بالتوقف عن الذهاب خطوات أبعد في الإجراءات، فإن قرينة التقصير تقضي باستمرار الإجراءات. غير أن الأثر الفعلي لتضارب الآراء بين المكونات القضائية والإدارية الوطنية والدولية للمحكمة، في هذه القضية، كان هو ترك الإجراءات معلقة عملياً، مما أسفر عن حالة من عدم اليقين القانوني التام. وتعتبر هذه الحالة، إذا ما استمرت، غير مقبولة من منظور سيادة القانون وإقامة العدل على الوجه الصحيح. وتشكل أيضاً تحدياً لضحايا الخمير الحمر الذين سعوا، بشجاعة كبيرة، إلى الحصول على العدالة التي وعدت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بتحقيقها في هذه الجرائم الدولية الخطيرة. وستواصل المقررة الخاصة رصد تمة الإجراءات في هذه القضايا عن كثب.

سادساً- مشاركة كمبوديا في آليات حقوق الإنسان

82- ترحب المقررة الخاصة بمشاركة كمبوديا في عدد من الآليات الدولية المعنية بالرصد والاستعراض في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وشاركت الحكومة طوعاً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك في تموز/يوليه 2019، وقدمت تقريراً عن إضفاء طابع محلي على الأهداف الإنمائية للألفية، وعمّا أحرزته من تقدم وما واجهته من تحديات⁽⁷⁹⁾. واختتم مجلس حقوق الإنسان الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بالبلد في تموز/يوليه 2019 باعتماد مقرره 114/41 بشأن نتيجة الاستعراض⁽⁸⁰⁾، مشيراً إلى أن كمبوديا أيدت 173 توصية من التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الذي أجراه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2019⁽⁸¹⁾. ويكرر العديد من هذه التوصيات ما ورد في التوصيات التي سبق أن قدمها المقررون الخاصون. ويسر المقررة الخاصة أن الحكومة أيدت هذه التوصيات رسمياً خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد تناولت التوصيات التي حظيت بالتأييد مجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولكن من الجدير بالذكر أن 41 في المائة⁽⁸²⁾ منها يندرج في إطار الهدف 16 المتعلق بالسلم والعدالة وبناء مؤسسات قوية، وهي من المواضيع التي انصب التركيز عليها في بعثات المقررة الخاصة في 2018-2019⁽⁸³⁾.

83- وترحب المقررة الخاصة بملقمة العمل المتعلقة بتعميم توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي شارك في تنظيمها كل من اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، وهي منظمة غير حكومية دولية، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وينبغي للحكومة أن تواصل عملها من أجل وضع خطة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وأن تشارك في استعراض سنوي تشاوري لتقدم عملية التنفيذ يشمل الوزارات المختصة وشركاء التنمية والمجتمع المدني.

(78) www.eccc.gov.kh/en/articles/press-release-international-co-prosecutor-and-national-co-prosecutor

(79) الوثائق متاحة على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/cambodia>

(80) انظر A/HRC/41/17 و Add.1.

(81) A/HRC/41/17/Add.1.

(82) https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session32/KH/Infographic_Cambodia.pdf

(83) A/HRC/42/60.

84- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الحكومة في استعراضين أجرتهما هيئتان من هيئات المعاهدات، ألا وهما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة⁽⁸⁴⁾، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽⁸⁵⁾.

85- وفي 2 نيسان/أبريل 2019، قدمت كمبوديا تقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان⁽⁸⁶⁾. ومن المقرر أن يُستعرض في عام 2020، تقريرها الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس⁽⁸⁷⁾ المقدم إلى لجنة حقوق الطفل. وقدمت الحكومة أيضاً تقريرها إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في⁽⁸⁸⁾ حزيران/يونيه 2020. ولم تتأكد حتى الآن، مواعيد انعقاد دورات هيئة المعاهدة، بسبب قيود السفر المفروضة في إطار مواجهة جائحة كوفيد-19. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على المشاركة بدور نشط في عمليات رصد المعاهدات، وتقديم جميع التقارير التي فات موعد تقديمها، وإعداد خطة لتقديم التقارير في وقتها.

86- ومن المؤسف أن الحكومة لم تقدم وثيقة أساسية موحدة محدثة⁽⁸⁹⁾ رغم أنها أكدت أنها ستفعل. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى تحديث الوثيقة الأساسية الموحدة. ويعود تاريخ الوثيقة الأساسية الحالية إلى عام 1997، وقد باتت كمبوديا اليوم، بلداً مختلفاً تماماً، وتطورت كثيراً منذ بداية العهد الدستوري الحديث. ووجود وثيقة أساسية موحدة دقيقة سيُحسِّن أداء الدولة عند إعداد تقاريرها الدورية.

87- وتمثل عملية الاستعراض التي تجريها هيئات المعاهدات فرصة تتيح للحكومة المشاركة في مناقشات بناء مع خبراء مستقلين بشأن ما أحرزته من تقدم وواجهته من تحديات في الوفاء بالالتزامات التعاهدية الواقعة على كمبوديا. وبعد كل استعراض، ينبغي أن تُترجم الملاحظات الختامية إلى اللغة الخميرية وأن تُعمم على الجمهور وتناقش في البلد. وينبغي أن يُقرن ذلك بعقد مناقشات عامة ومعقدة فيما بين أصحاب المصلحة الذين يمكنهم المساعدة في تنفيذ التوصيات المقدمة، فضلاً عن المساهمة في المتابعة وفي إعداد التقارير التي تقدم لاحقاً⁽⁹⁰⁾.

88- وهي لا تزال متأخرة في تقديم تقريرها الأولين إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بمحالات الاختفاء القسري، اللذين حل موعد تقديمهما في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تأخرت أيضاً منذ عام 2014، في الرد على قائمة القضايا المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويبدو أن السبب في عدم الرد على قائمة القضايا يعود إلى إسناد هذه المهمة إلى اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب - وهي الآلية الوطنية الوقائية للتعذيب في البلد - بموجب مرسوم ملكي. ولا ينبغي أن تُكَلَّف آلية مستقلة بمهمة تقديم التقارير نيابة عن الدولة. واستكمال التقارير المتأخرة يفسح المجال للدولة لكي تنظر في التقدم المحرز وتبين الفرص المتاحة لكي تحسن من أدائها في إدماج كافة الحقوق غير القابلة للتجزئة والمتراطة والمتشابكة والحريات المكفولة لجميع أبناء الشعب الكمبودي في جهود الوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

(84) CEDAW/C/KHM/CO/6.

(85) CERD/C/KHM/CO/14-17.

(86) CCPR/C/KHM/3.

(87) CRC/C/KHM/4-6.

(88) E/C.12/KHM/2.

(89) A/HRC/42/60، الفقرة 11.

(90) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 55، التي طُلب فيها تقديم معلومات متابعة في غضون سنتين.

89- ومع زيادة المشاركة في آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، بات الوقت ملائماً لكي تنظر كمبوديا في إعداد خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان، محتذية في ذلك بغيرها من بلدان المنطقة. ويمكن أن يشمل ذلك وضع جدول زمني متدرج للتقارير التي تقدم إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل، وتحديثات منتصف المدة، وتنفيذ مشروع إطلاق قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي أن يتضمن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعزز هذه الخطة البعد المتعلق بحقوق الإنسان في المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الحكومية المستطيلة، حتى تتمكن الحكومة من دراسة أفضل السبل الممكنة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد. ووجود خطة عمل وطنية من شأنه أيضاً، أن يوفر إطاراً للتواصل البناء مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ولا بد من هذا التواصل لضمان تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية المقبولة.

سابعاً- البلاغات المقدمة إلى الحكومة

90- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعثت المقررة الخاصة، بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات، بلاغات إلى حكومة كمبوديا. وقد أبلغ مجلس حقوق الإنسان بهذه البلاغات⁽⁹¹⁾. ويمكن الاطلاع على جميع البلاغات العامة أيضاً على الصفحة المتعلقة بالبلاغات الصادرة عن الإجراءات الخاصة على الموقع الشبكي للمفوضية⁽⁹²⁾. ويمكن الاطلاع أيضاً على جميع الردود المقدمة من الحكومة. وترحب المقررة الخاصة برد الحكومة على بعض البلاغات؛ إلا أنها ليست مقتنعة بعد بأن الحكومة قد اتخذت إجراءات كافية لمعالجة القضايا التي أثرت واتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

91- لا تزال المقررة الخاصة ملتزمة بدعم عقد حوار يشمل الجميع وعمليات صنع القرار القائمة على المشاركة، وهي تواصل جهودها في رصد تمتع كل فرد في كمبوديا بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً والدعوة إلى ذلك. وكما أشير في التقرير، لا تزال حالة حقوق الإنسان في كمبوديا تهيمن عليها القيود المفروضة على الحريات الأساسية والحقوق السياسية، مع زيادة عدد حالات الاعتقال والاحتجاز بين أعضاء ومناصري حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق. واستمر تقلص الحيز المدني بسبب أعمال التهيب والمضايقة والاعتقال التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

92- وتؤثر جائحة كوفيد-19 الحالية ووقوعها على الاقتصاد تأثيراً عميقاً على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. ولذلك، ينبغي أن تعالج تدابير الحكومة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية أوجه اللامساواة والمظالم وأن تتوخى النهوض بحقوق الإنسان لفائدة جميع الكمبوديين. وبالتذكير بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، من خلال "إعادة البناء بشكل أفضل"، تستطيع الحكومة ضمان عدم ترك أحد خلف الركب⁽⁹³⁾. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومة أيضاً أن تذكّر الشركات التي تربطها علاقات تجارية بكمبوديا بمسؤولياتها فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام عقود البيع والتوريد المتفق عليها، وأن تحرص على أن تركز المؤسسات التجارية المستفيدة من تدابير التحفيز الاقتصادي بدورها على المعايير الواردة في هذه المبادئ.

(91) انظر A/HRC/44/59 و A/HRC/43/77، A/HRC/42/65 و A/HRC/41/56.

(92) <https://spcommreports.ohchr.org>.

(93) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الأول.

93- توصي المقررة الخاصة حكومة كمبوديا بالقيام بما يلي:

- (أ) تشجيع الحوار مع جميع الأطراف والسعي إلى التفاوض في بيئة سلمية تسمح بالتعبير عن الآراء السياسية المتباينة، وتجنب فرض أي قيود أخرى على الحريات الأساسية غير ما تمليه الضرورة لكي يتمتع الجميع بحقوق الإنسان؛
- (ب) مواصلة الحوارات والمشاورات الإيجابية التي تجريها مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تكون هذه المشاورات مشاورات موضوعية وأن تساعد على بناء مجتمع يكون جامعاً أكثر عن طريق المشاركة المجدية؛
- (ج) تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني من المضايقة والتهديد والترهيب؛
- (د) إضفاء الطابع المؤسسي على إصلاحات نظام العدالة الجنائية وضمن الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في أية جهود تُبذل من أجل تخفيف اكتظاظ السجون وتحسين ظروف الاحتجاز، بما في ذلك عن طريق التعجيل بالمحاكمات. ويشمل ذلك عدم اللجوء إلى الاحتجاز السابق المحاكمة إلا عند الضرورة القصوى، وفقاً للقانون، والنظر في صياغة إرشادات جديدة بشأن معايير الإثبات وشروطه؛
- (هـ) ضمان إجراء عملية تشاورية وشفافة لتنقيح القوانين المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية، وقانون النقابات، وقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مشروع القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات - الذي خضع لعملية تشاورية أكثر - من أجل ضمان امتثالها للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في كمبوديا، ووضع خارطة طريق تحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لاحقاً عند صياغة القوانين وإدخال التعديلات عليها، وتقديم مشروع نص لضمان تمكن جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركة الفعلية في عملية التعديل؛
- (و) النظر في سن قانون شامل بشأن عدم التمييز ينص على مجموعة واسعة من الأسباب التي يُحظر على أساسها التمييز، بما في ذلك التمييز المباشر وغير المباشر، وضمن أن يعبر القانون عن واقع أسباب التمييز المتعدد الجوانب. وينبغي صياغة مبادئ توجيهية مناسبة وتعميمها لدعم تنفيذ هذا القانون؛
- (ز) استعراض الإطار القانوني الذي ينظم عمل مراكز علاج إدمان المخدرات وإعادة التأهيل من أجل وضع هياكل واضحة للإدارة والمساءلة، والنظر في تعديل قانون مكافحة المخدرات لحظر إجبار متعاطي المخدرات على الخضوع لإعادة التأهيل، وفي عدم السماح بذلك إلا بناء على موافقة قاضٍ وعند انعدام بدائل الاحتجاز، ودعم وتشجيع العلاج وإعادة التأهيل الفعالين على أساس الرضا والتطوع ضمن المجتمع المحلي؛
- (ح) تبسيط الإجراءات المطبقة لإصدار سندات ملكية الأراضي المشتركة للشعوب الأصلية، عن طريق السماح للشعوب الأصلية بالحصول على الاعتراف والمطالبة بأراضيها، وحماية الشعوب الأصلية من التعرض للاعتداءات والتخويف على أيدي موظفي الحكومة والشركات الخاصة، عندما تسعى إلى ممارسة حقوقها المتعلقة بأراضيها المشتركة؛
- (ط) تقديم توجيهات للسلطات المحلية لتنفيذ تعليمات وزارة الداخلية بإصدار الوثائق الإدارية والشهادات المدنية للأزواج والأطفال الكمبوديين، وكذلك للمهاجرين الأجانب، تكفل تنفيذ تعليمات الوزارة على أكمل وجه في جميع أنحاء البلد؛

(ي) تقييم تجربتها خلال جائحة كوفيد-19 ومواصلة العمل مع منظمة الصحة العالمية وشركاء التنمية لتعزيز نظام الصحة العامة والتأهب لمواجهة الجائحة، استناداً إلى تجارب عام 2020؛

(ك) استعراض وتطوير مجموعات الحوافز الاقتصادية التي تلبّي احتياجات جميع الأشخاص الذين تأثر دخلهم سلباً بجائحة كوفيد-19، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، وإجراء تقييم دقيق للآثار التي يمكن أن تخلفها تدابير التقشف المقررة لعام 2021 على حقوق الإنسان، ولا سيما على الفئات الأضعف؛

(ل) ضمان التقييد التام بالإطار القانوني الذي يقضي بإنشاء دوائر استثنائية في محاكم كمبوديا باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة، والحرص أيضاً على أن تجري تحقيقات كاملة وسليمة مع مراعاة أوامر إغلاق التحقيق المتفق عليها، مما يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحق في محاكمة عادلة على أكمل وجه، بما في ذلك اليقين القانوني؛

(م) ضمان إعداد التقارير المتأخرة وتقديمها إلى هيئات المعاهدات في الوقت المناسب؛ وتحديث الوثيقة الأساسية الموحدة؛ وإعداد جدول زمني متدرج لتقديم التقارير في الوقت المناسب ومواصلة المشاورات؛ وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛

(ن) إنجاز خطة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وإدراج توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى تدريجياً، والنظر في إعداد خطة عمل وطنية شاملة بشأن حقوق الإنسان وتنفيذ مشروع إطلاق قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.